

اتجاهات خريجي الجامعات

نحو تكيف المناهج التعليمية الجامعية مع متطلبات سوق العمل

Attitudes of university graduates

towards adapting university educational curricula to the requirements of the labor market

أسماء لقيط¹

عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-

Samsouma_le@hotmail.com

تاريخ الوصول 2020/03/ 25 القبول 2020/09/30 النشر علي الخط 2021/09/15

Received 25 /03/2020 Accepted 30/09/2020 Published online 15/09/2021

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع المناهج التعليمية المنتهجة في مؤسسات التعليم العالي واتجاهات مخرجات هذه المؤسسات التي يتخرجون منها بالآلاف كل سنة ويتوجهون إلى سوق العمل. حول المهارات التي يتزودون بها خلال التكوين الجامعي والتي تمكنهم من أداء وظائفهم بالشكل الصحيح في سوق العمل، بما يتلاءم وحاجياتهم. كما تُكمن أهمية الموضوع في إبراز هذه الجوانب المهارية الأساسية التي تعمل على تعزيز قدرات الخريجين والتي يحتاجونها اليوم، ليتمكنوا من إتقان مهارة، وعليه فالدراسة تهدف إلى معرفة المهارات التي يكثر عليها الطلب في سوق العمل.

ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الظاهرة، والذي من خلاله تم التوصل إلى أن الجانب المهاري لا يُتم القدرات والمؤهلات اللازمة للطلاب التي يتم استغلالها في سوق العمل، كما لا يعتمد الجانب المهاري على تدريب الخريجين، الذين يفتقرون للخبرة والكفاءة. وهو ما جعلنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن الجانب المهاري للمناهج التعليمية الجامعية لا يتكيف مع متطلبات سوق العمل حسب اتجاهات خريجي الجامعات.

الكلمات المفتاحية: المناهج التعليمية، مخرجات التعليم العالي، سوق العمل، التعليم العالي، المهارات.

Abstract:

This article takes subject of educational curriculum adopted In higher education companies and the trends of outputs who graduate from it by the thousands every year and go to the labor market about the skills they supply during university training that allow them to properly perform their job in the labor market in a way that suits their needs. The importance of the subject also to display the basic skills aspects that enhanced the capacities of outputs that are needs today ,to be able to master a skills. therefore,the study aims to know the in great demand in the labor market.

The analytical descriptive approach has been used to characterize the phenomenon, through which it was concluded that the skills side does not develop the capabilities and qualifications necessary for the student to be exploited in the labor market, the skills also does not depend on training outputs who lack experience and competence. We made it to the conclusion that the skills aspect of educational curriculum does not conditioning to the requirements of the labor market from the viewpoint of outputs.

Keywords: educational curriculum , outputs, labor market, higher educational,skills.

مقدمة:

يُعد تطوير التعليم العالي أحد الركائز التي يقوم عليها تطور أي دولة، حيث توجهت كل الدول إلى إعادة بناء مناهجها التعليمية مستهدفةً التفاعل مع معطيات العصر وتحقيق المزيد من الانسجام بين التعليم العالي من جهة وسوق العمل من جهة أخرى. فالإصلاحات العميقة للمناهج التعليمية تستهدف أيضا تحسين التعليم وتكييف التكوين الجامعي مع احتياجات التنمية المحلية. ولا يزال سوق العمل بمنظوماته المتعددة لا يُوظف المتخرجين من الجامعة الجزائرية بشكل مقبول، وهذا الوضع أفرز العديد من المشاكل الوطنية، منها النمو الديموغرافي المتزايد، انتشار البطالة، استفحال ظاهرة التسرب والرسوب، هجرة الجامعيين.

لهذا ظهرت الحاجة و بشكل ملح إلى إعادة النظر في هذه السياسات التعليمية ومناهجها وإنتاج وتنمية إطارات -خريجي الجامعات- يمتلكون المعرفة من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة، بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل في الجزائر. ومما لاشك فيه أن هذه المهارات تُشكل جزءاً من نجاح الخريجين في سوق العمل. حيث يتجه في كل سنة مئات من الطلبة الجزائريين بعد تخرجهم للبحث عن فرص عمل لإثبات وجودهم ولتحقيق كل المعارف النظرية والتطبيقية على أرض الواقع، ليصطدموا بواقع عدم القدرة على أداء مهامهم اليومية بكفاءة عالية وفعالية جيدة، خاصة في المراحل الأولى من حياتهم المهنية، لهذا جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع الجامعة والتركيز على المناهج التعليمية الجامعية وتكييفها مع متطلبات سوق العمل من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تكييف الجانب المهاري للمناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل حسب اتجاهات خريجي الجامعات؟

الفرضية العامة: الجانب المهاري للمناهج التعليمية الجامعية لا يتكيف مع متطلبات سوق العمل حسب اتجاهات خريجي الجامعات.

الفرضيات الجزئية:

➤ الجانب المهاري لا ينمي القدرات والمؤهلات للطالب الجامعي التي يمكن استغلالها في سوق العمل، حسب اتجاهات خريجي الجامعات.

➤ الجانب المهاري يعتمد على تدريب الخريجين بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل، حسب اتجاهات خريجي الجامعات.

➤ الجانب المهاري لا يعتمد على إكساب الخبرة للخريجين بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل، حسب اتجاهات خريجي الجامعات.

1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

* معرفة مدى جودة خريجي الجامعات الجزائرية، وكيفية الارتقاء بمخرجات التعليم العالي.

* معرفة المعايير والمهارات التي يكثر عليها الطلب في سوق العمل بالجزائر.

* قياس العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الجزائرية، والتنسيق الموجود بين التخصصات الجامعية ككل والمؤسسات المستقبلية لخريجي الجامعات.

2. مفاهيم الدراسة:

2.1 المنهاج التعليمي:

لغة: المنهاج الذي لفظه ناهجه تعني في اللغة: الطريق الواضح وناهجه تعني واضحه¹.

وتعني الكلمة باللاتيني (curriculum)، وبالرجوع إلى الأدب التربوي تعني كلمة منهاج الوسيلة التي تحقق الأهداف المنشودة. اصطلاحاً: المنهاج مجموعة من الخبرات الموجهة التي يتبناها قادة المجتمع لغايات يجب تحقيقها لدى الناشئة لصالح نموهم ونجاحهم الشخصي والاجتماعي بتخطيط المدرسة وإشرافها².

ويعرف سعيد نافع المنهاج وفق المفهوم الحديث على أنه: "مجموع الخبرات التربوية الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والعلمية... الخ، التي تخططها المدرسة وتهيئها لطلبتها ليقوموا بتعلمها داخل المدرسة أو خارجها بهدف إكسابهم أنماطاً من السلوك، أو تعديل أو تغيير أنماط أخرى من السلوك نحو الاتجاه المرغوب ومن خلال ممارستهم لجميع الأنشطة اللازمة والمصاحبة لتعلم تلك الخبرات لتساعدتهم على إتمام نموهم"³.

إجرائياً: هو: "الكلم من المعارف المتضمن (المعلومات والمقررات الدراسية والبيانات والتحصيل المعرفي) والمهارات التي تشير إلى الكيفيات والقدرات التي تنمو بالموازاة مع الجانب المعرفي والتي تسمح لمخرجات التعليم التكيف مع سوق العمل.

2.2 تعريف سوق العمل:

لغة: جمع سَوَقَاءُ، السوق هو الموضع الذي يُجلب اليه المتاع والسلع للبيع والابتياح.

وحسب معجم المعاني الجامع هو سوق قوى عرض وطلب العمل التي تحدد على أساسها الأجور وشروط العمل⁴. هو المجتمع الذي يضم كلا من أصحاب الأعمال والممثلين للمؤسسات الإنتاجية والخدمية، والأفراد الباحثين عن العمل والوظائف⁵.

اصطلاحاً: عرفته اللجنة الأمريكية لتنظيم شؤون العمل بأنه: "المكان الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل التي تؤثر في عناصر التوظيف، أي المكان الذي يبحث فيه أصحاب الأعمال أو يبحث فيه العمال عن العمل، وهو المجال العام الذي توجد فيه أنواع عديدة من ظروف العمل التي توفر وتوجه من خلاله العلاقات المختلفة للعمل كحالات العرض والطلب عليه، والاختلافات المهنية في الأجور وساعات العمل وغير ذلك من ظروف تشغيل العمال"⁶.

¹ - إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، دار الفكر، القاهرة، 1972، ص694.

² - إبراهيم الشافعي وزميله، المنهج المدرسي من منظور جديد، مكتبة الكبيعان، الرياض، ط1، د.س، ص56.

³ - سعيد نافع، نموذج مقترح لتطوير منهج التاريخ بالصف السابع من التعليم الأساسي، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية المصرية للمناهج المصرية وطرق التدريس، نحو تعلم أفضل، 1992.

⁴ - زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 1994، ص225.

⁵ - محمد صايب ميزات، بانوراما سوق العمل: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، ع55، ص31.

⁶ - حازم بيلوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، القاهرة، صندوق النقد العربي، 2000، ص22.

كما عرفته منظمة العمل الدولية على أنه: "الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا. فيما تُشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين"¹.

التعريف الإجرائي: سوق العمل هو "المجال الذي يتفاعل فيه عرض العمل (الباحثين عن العمل من البطالين) وطلب العمل (عارضى الوظائف من مؤسسات وأرباب العمل) من خلال مجموع الوظائف المتاحة في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص".

2. 3 مخرجات التعليم العالي:

لغة: حسب معجم اللغة العربية المعاصرة هي صفة ثابتة للمفعول من خرّج: من أنهى مرحلة دراسية معينة، متدرب ومتعلم ومتخرج وأكملها بحصوله على شهادة².

إصطلاحا: تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) مخرجات التعليم العالي بأنه "الطالب الذي أنهى مساره الجامعي بنجاح متحصلا على أول شهادة جامعية"³، وتميز مخرجات التعليم ذات الجودة بخصائص أهمها⁴:

- تحديد المستوى والمعارف للمعرفة أو المهارة المطلوبة.
- تشمل الظروف التي يجب توفيرها لتوضيح المعرفة والمهارة والقدرات.
- يمكن قياسها بأكثر من أداة (المخرجات المثالية).

التعليم الإجرائي: هو "فئة الطلبة الذين تخرجوا من الجامعة بعد استكمالهم التعليم العالي متحصلين على شهادة علمية في تخصص معين تمكنه من إيجاد عمل سواء كان مؤقتا أو دائما".

2. 4 التعليم العالي:

لغة: تشير إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى والمهارات، التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي⁵. ويقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية، بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي⁶.

إصطلاحا: نصادف في العديد من الدراسات والأبحاث المرتبطة بموضوع التعليم العالي بعض المفاهيم التي تتداخل مع هذا المفهوم كالتعليم الجامعي والجامعة. فهناك من يرى أن التعليم العالي أوسع مفهوما من التعليم الجامعي، وهذا الأخير أوسع من مفهوم الجامعة غير أن جميعها تهدف إلى تحقيق نفس الوظائف (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وتُعرفه منظمة اليونسكو على أنه

¹ منظمة العمل الدولية، التقرير العربي حول التشغيل في الدول العربية، القاهرة، 2009، ص49.

² - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، دار الكتب، ط1، 2008، ص628.

³ - Organisation européenne de coopération et développement (OCDE), regards sur l'éducation: les indicateurs de l'OCDE1998, fevrier1999, paris ,p206.

⁴ - The créative Commons attribution accédée le:16/01/2016

⁵ - موسوعة المعارف التربوية، القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص1082.

⁶ - الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ج7، 1999، ص25.

"برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على مستوى ما بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات العلمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة"¹.

ويُعرف التعليم العالي حسب النصوص التشريعية الجزائرية وفقا للمادة 02 من القانون التوجيهي رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 هو "كل نمط للتكوين أو تكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي"²، أما الجامعة فهي: "معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته أو مصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة والتراث"³.

التعرف الإجرائي: التعليم العالي هو "المرحلة التي تلي التعليم الثانوي تتم على مستوى المؤسسات الجامعية والمعاهد والكليات والمدارس الكبرى، وغيرها من المؤسسات الخاضعة للسلطة الرسمية للدولة. توفر تكوينات علمية وعملية في مستويات مختلفة وتخصصات متنوعة، تمنح شهادات متخصصة كالليسانس وشهادات عليا كالماجستير والدكتوراه. تهدف إلى إعداد الموارد البشرية لتكوين الكفاءات والمهارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع".

3. الدراسة الميدانية:

3.1 منهج الدراسة: المنهج من العناصر الضرورية في البحث العلمي؛ لذلك يتوقف اختياره على طبيعة الموضوع المدروس وعلى نوع الفرضيات المراد اختبارها، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمحاولة لوصف المناهج التعليمية الجامعية ونتائج تطبيق الإصلاحات الحالية ومدى تكيف هذه المناهج مع سوق العمل، والتعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل. وكذلك توصيف مخرجات التعليم العالي التي يتم تكوينها في الجامعات الجزائرية والتي يحتويها السوق.

3.2 مجالات الدراسة:

أ. المجال الجغرافي (المكانية): تتحدد دراستنا في المجالات الآتية:

تم إجراء الدراسة الميدانية في ولاية قسنطينة، وتم هذا الاختيار لاعتبارات موضوعية أهمها الانتماء الجغرافي للولاية، وقد تم اختيار ثلاث قطاعات حيوية في الولاية خصصناها بالدراسة تمثل مجال استقطاب كبير لليد العاملة.

ب. المجال الزمني:

أجريت الدراسة ابتداء من شهر ماي 2019 إلى غاية أكتوبر من السنة نفسها.

ج. المجال البشري:

يشير إلى تحديد وحدات المجتمع الأصلي للدراسة والممثل في دراستنا هذه "خريجي الجامعات العاملين بولاية قسنطينة بقطاعات الإدارة، التربية والخدمات" في القطاع العام.

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، 1998، ص12.

² - الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي رقم 99-99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1999، ص03.

³ - حسن شحاته، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2000، ص 04.

3.3 عينة الدراسة:

بما أن مجتمع البحث يتميز بكبر حجمه. فإنه يتعذر علينا القيام بالمسح الشامل ودراسة جميع أفرادهِ. فسوق العمل بالولاية يضم تركيبة غير متجانسة من المؤشرات نذكر منها (المستوى التعليمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة...). لهذا لجأنا لاختيار الأسلوب الاحتمالي لاختيار عينة بحثنا. واختارنا العينة الحصصية الغرضية.

أ. كيفية اختيار العينة:

المرحلة الأولى: تم تحديد حصة كل قطاع حيث بلغت 100 مفردة لكل قطاع، ولقد اعتمدنا على العدد الكبير للعينة حتى تمثل نتائجها بنسبة كبيرة مجتمع الدراسة.

المرحلة الثانية: حسب "موريس انجرس" نستطيع الجمع بين طريقتين أو ثلاثة طرق من المعاينة في العينة نفسها إذا اقتضت الضرورة ذلك¹. وفي دراستنا اعتمدنا في اختيارنا للعينة على (طريقة الحصص والطريقة اللاعشوائية).

***طريقة الحصص:** ساعدتنا هذه الطريقة في توزيع حاملي الشهادات الجامعية وفقا لقطاعات عمل مختارة، ولقد تم اختيار العينة الحصصية الغرضية لعينة بحثنا، حيث يُستخدم هذا النوع من العينات لمعرفة المعالم الإحصائية للمجتمع وخصائصه ولقياس الرأي العام للخريجين الجامعيين²، وكانت عينتنا غرضية يشترط فيها حصول أفراد عينتنا على شهادة جامعية.

***طريقة الاختيار اللاعشوائي (العمدي):** تستعمل الطريقة اللاعشوائية عادة عندما لا يوجد إطار دقيق يُمكن من اختيار العينة العشوائية³. حيث لجأنا إلى مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثنا. كما اعتمدنا على الاختيار العمدي اللاعشوائي للعينة لأن طبيعة الدراسة بصدد قياس رأي خريجي الجامعات العاملين في سوق العمل بولاية قسنطينة حسب القطاعات المختارة، حيث يصعب تحديد حصة كل قطاع عن طريق الاختيار العشوائي.

ب-تحديد حجم العينة: تم اختيار عينة دراسة تتكون من 300 مفردة مقسمة على الحصص الثلاثة (الإدارة - التربية الوطنية والخدمات). وقد تم توزيع أفراد العينة بالتساوي على كل حصة، ويتضمن هذا التقسيم توزيعه على مصالح ومديريات ولاية قسنطينة.

***الحصة الأولى (قطاع الإدارة):** تتمثل في حاملي الشهادات الجامعية الذين يعملون في الجماعات المحلية والإدارات العمومية بولاية قسنطينة. (كما هو معتمد في إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء).

***الحصة الثانية (قطاع التربية):** تتمثل في الجماعة التربوية من حاملي الشهادات الجامعية العاملين على مستوى المؤسسات التربوية.

***الحصة الثالثة (قطاع الخدمات):** تمثل الخدمات غير تجارية (الإدارات والمرافق العمومية) والخدمات المالية (بنوك - تأمينات...) بولاية قسنطينة.

¹ - Angers M, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, casbah, alger, 1997, p142.

² - رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة-الجزائر، 2008، ص276.

³ - المرجع السابق، ص 276.

ولقد تم توزيع العينة على ثلاثة حصص؛ حيث تم اختيار مصالح وإدارات مختلفة تمثل نشاطات متنوعة، حتى يتسنى لنا تغطية كم معتبر من أفراد العينة في سوق العمل. ولقد تم توزيعها على هذه الحصص كما يلي:

الجدول 1: توزيع مفردات العينة على كل حصة.

فئة الإدارة		فئة التربية		فئة الخدمات	
1. البلدية	10 مفردات	1. الأساتذة	30 مفردات	1. بريد الجزائر	10 مفردة
2. الولاية	10 مفردات	2. المدرء	10 مفردات	2. اتصالات الجزائر	10 مفردات
3. مديرية الأشغال العمومية	10 مفردات	3. النظراء	10 مفردات	3. البنوك	10 مفردات
4. مديرية البيئة	10 مفردات	4. مستشاري التربية	10 مفردات	4. متعامل هاتف موبيليس	10 مفردات
5. مديرية الصحة	10 مفردات	5. مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي	10 مفردات	5. متعامل هاتف أوريدو	10 مفردات
6. مديرية الضرائب	10 مفردات	6. مشرفي التربية	20 مفردات	6. متعامل هاتف جيزي	10 مفردات
7. أملاك الدولة	10 مفردات	7. المكتبيين	10 مفردات	7. نشاط اجتماعي	10 مفردات
8. مديرية التربية	10 مفردات	/	/	8. المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية SNTF	10 مفردات
9. إدارة الجامعة	10 مفردات	/	/	9. الصندوق الوطني لتأمين الاجراء CNAS	10 مفردات
10. ديوان الترقية والتسيير العقاري.	10 مفردات	/	/	10. الصندوق الوطني لتأمين غير الاجراء CASNOS	10 مفردات
المجموع	100 مفردة	المجموع	100 مفردة	المجموع	100 مفردة
المجموع الكلي					300 مفردة

4. **الدراسة الاستطلاعية:** قمنا بدراسة استطلاعية على عينة أولية من خريجي الجامعات العاملين بالقطاعات الثلاثة المختارة (قطاع التربية - الإدارة والخدمات) وهذا لاختبار مدى سلامة الأدوات المستخدمة في البحث.

5. **أدوات جمع البيانات الميدانية:** تم الاعتماد على استبيان وُزِعَ على خريجي الجامعات العاملين بقطاعات (التربية، الإدارة والخدمات بولاية قسنطينة -الجزائر-). ولقد تم بناؤه بناءً على الدراسات سابقة، والدراسة الاستطلاعية لعينة من الخريجين الجامعيين. و تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية بوصف مجتمع الدراسة، والتي من خلالها يتم تحديد هوية وخصائص المبحوثين وقد تضمنت 08 أسئلة.

الجزء الثاني: تضمن عشر عبارات، تُمثل الجوانب المهنية التي تجعل المناهج التعليمية الجامعية تتكيف مع سوق العمل، وقد جاءت موزعة كالتالي:

الجدول 2: توزيع عبارات الاستمارة على المحاور:

المحور	المحاور	عدد	أرقام العبارات كما وردت
الأول	القدرات والمؤهلات التي ينميها خريجو الجامعات	03	11,10,09
الثاني	تدريب الخريجين بما يتماشى وسوق العمل	02	12,13
الثالث	إكساب الخبرة للخريجين بما يتماشى ومتطلبات سوق	01	14

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة اجابة المستجوبين على عبارات الاستبيان¹.

5. **1 صدق أداة الدراسة:** تعد أداة الدراسة صادقة إذا تمكنت من قياس ما صُممت لقياسه، حيث تم حساب الصدق الظاهري من خلال عملية تحكيم الاستبيان (صدق المحكمين)، تم التحقق من أن مظهر الأداة يدل على أنها تقيس ما وصفت لقياسه، من خلال عرضها بصورتها الأولية على عدة محكمين عددهم (عشرة) أساتذة برتبة أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي. حيث طُلب من كل محكم إبداء رأيه بخصوص مدى وضوح العبارات من حيث الصياغة وتناسبها وشموليتها وانتماء كل عبارة لمحورها. وفي ضوء الملاحظات تم إجراء التعديلات المطلوبة التي اتفق عليها 80 % من المحكمين. (انظر الملحق 01)

5. **2 ثبات أداة الدراسة:** تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 3: قيم ألفا لمعاملات ثبات الأداة:

المحور	عدد	قيمة ألفا كرونباخ
الأول	03	0.82
الثاني	03	0.82
الثالث	04	0.83
الاستبيان	10	0.82

¹ - محمود أحمد جودة، العلاقات العامة: مفاهيم وممارسات، دار زهران، عمان-الأردن، 2008، ص 327.

يلاحظ من الجدول أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية، حيث تراوحت قيم ألفا بين (0.82) في حدها الأدنى للمحور الأول والثاني و(0.83) في حدها المرتفع للمحور الثالث، في حين بلغت قيمة ألفا العام للأداة (0.82) وهي قيمة مرتفعة، مما يعني أن معامل الثبات للمحاور مرتفع.

6. أساليب المعالجة الإحصائية:

استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 22) لمعالجة البيانات، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية، كما تم حساب المتوسطات الحسابية وكا² كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

7: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

7. 1 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

رأي المبحوثين في كون المناهج التعليمية تشجع على الابتكار والإبداع حسب القطاع:

تُبين نتائج الجداول أن (48%) من المبحوثين "غير موافقين" على أن المناهج التعليمية الجامعية تشجع على الابتكار والإبداع. ونسبة أكبر نجدها في قطاع التربية والخدمات (52%)، أما (24.7%) "موافقة" على ذلك بنسبة أكبر في قطاع الخدمات والإدارة بنسبة (29%)، وقد "حايدت" (21.7%) ذلك ونسبة أكبر في المنتمين لقطاع التربية بنسبة (29%). في حين (5.7%) "غير موافقة بشدة" ونسبة أكبر العاملين بقطاع الخدمات بنسبة (8%)، ومنه نستنتج أن قرابة نصف خريجي الجامعات "غير موافقة" على أن المناهج التعليمية الجامعية تشجع على الابتكار والإبداع، فالمناهج التعليمية الجامعية التي لا تنمي القدرات الإبداعية والابتكارية لدى الطالب الجامعي التي من شأنها أن تكشف عن المواهب والميولات بين الطلبة وإن وُجدت فهي لا تُستغل، وهذا ما يجعل الطالب في بعض الحالات يُحس بنوع من التهميش أو العزوف عن الدراسة في بعض التخصصات التقنية والعلمية. فكثير من الطلبة يعملون للتخصصات الأدبية والإنسانية لسهولة التحصيل العلمي فيها مقارنة بالتخصصات العلمية. فلا يُكلف نفسه عناء الاجتهاد وتنمية مواهبه الإبداعية بقدر الحصول على الشهادة الجامعية التي تُحول له ولوج عالم الشغل.

أما قطاع التربية والخدمات يُقرّون بنسبة كبيرة هذا القرار لأنهم تلقوا معارف أكاديمية، الغرض منها حشو رؤوسهم بالمادة العلمية بعيدا عن الابتكار والإبداع في حل المشكلات. والمتميزون لا تُدعمهم الجامعة ولا تدفع بهم إلى تطوير واستغلال مواهبهم.

أما عن الفروق في مدى كون المناهج التعليمية الجامعية تشجع على الابتكار والإبداع حسب القطاع، فجاءت قيمة كا² مقدرة بـ (17.04) وهي دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.009)، وهو ما يعني أنه توجد فروق في آراء خريجي الجامعات في عدم تشجيع المناهج التعليمية الجامعية للابتكار والإبداع حسب القطاع الذي يعملون فيه لصالح قطاعي التربية والخدمات، فخريجو الجامعات المنتمون لقطاعي التربية والخدمات ينقون أكثر عدم تشجيع المناهج التعليمية على الابتكار والإبداع. وهذا راجع إلى المحيط الجامعي وطبيعة المناهج التي لا تهتم بالجودة والنوعية فالطالب المجتهد لا يتلق امتيازات ولا تحفيزات نظير كفاءته ومؤهلاته. فكل ما تمنحه له الجامعة شهادة جامعية كجسر للمرور للحياة العملية.

رأي المبحوثين في مدى كون المناهج التعليمية الجامعية تساهم في ترقية الفكر المقاولاتي فيما يخص إنشاء وتسيير المؤسسات حسب القطاع:

تُسفر نتائج الجداول على (51%) من آراء المبحوثين "غير موافقة" على مدى مساهمة المناهج التعليمية الجامعية في ترقية الفكر المقاولاتي فيما يخص إنشاء وتسيير المؤسسات، وبنسبة أكبر قطاع التربية بنسبة (65%)، أما (27%) "موافقة" على ذلك وبنسبة أكبر العاملين في قطاع الخدمات بنسبة (31%)، و"حايدت" (16%) من المبحوثين ذلك "وبنسبة أكبر المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (22%)، بينما "م توافق بشدة" (6%) بنسبة أكبر أفراد العينة بقطاع الخدمات بنسبة (10%). في حين لم يُدلي أي مبحوث بـ"موافق بشدة".

وعليه يمكن القول أن نصف خريجي الجامعات "غير موافقين" على إسهام المناهج التعليمية في ترقية الفكر المقاولاتي فيما يخص إنشاء وتسيير المؤسسات، ويرجع ذلك إلى الطابع الأكاديمي الذي يغلب عليه الطابع النظري التقني الذي يفتقد لتنمية القدرات العقلية للطالب الجامعي التي تُحفزه على خلق مشروع خاص به يحقق من خلاله ذاته ووظيفته المهنية التي تسمح له بالإبداع والابتكار وخلق مناصب عمل من شأنها امتصاص البطالة، ونُشير هنا أن المناهج الحديثة تُركز كثيرا على الفكر المقاولاتي الذي ينمي القدرات والمؤهلات الفكرية والمهارات والمعرفة المكتسبة للخريجين. وقطاع التربية يُفند ذلك دائما بحكم الخبرة في معرفة المناهج ومعرفة جوانب القصور فيها وهذه واحدة من العيوب التي تعاب على مناهجنا التعليمية.

أما عن الفروق في كون المناهج التعليمية الجامعية تساهم في ترقية الفكر المقاولاتي فيما يخص إنشاء وتسيير المؤسسات حسب القطاع، فجاءت قيمة χ^2 مقدرة بـ (37.17) وهي دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.008)، وهو ما يعني أنه توجد فروق في آراء خريجي الجامعات في عدم مساهمة المناهج التعليمية الجامعية على ترقية الفكر المقاولاتي فيما يخص إنشاء وتسيير المؤسسات حسب القطاع الذي يعملون فيه لصالح قطاع التربية، فخريجو الجامعات المنتمين لقطاع التربية ينفون أكثر عدم إسهام المناهج التعليمية في ترقية الفكر المقاولاتي لإنشاء وتسيير المؤسسات. وهذا راجع للخبرة المهنية في التعليم ودرايتهم بمضمون المناهج التعليمية الجزائرية التي تخلو من ترقية الفكر المقاولاتي.

رأي المبحوثين في مدى كون المناهج التعليمية الجامعية تساهم في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة حسب القطاع:

الجداول أوضحت أن أكبر نسبة من المبحوثين "غير موافقين" بنسبة (42%) على كون المناهج التعليمية تساهم في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة خاصة المنتمين لقطاع التربية بنسبة (48%)، مقابل موافقة نسبة (37%) خاصة المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (40%)، في حين "حايدت" نسبة (16%) خاصة المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (23%). أما المبحوثون الذين "لم يوافقوا" على كون المناهج تساهم في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة فيمثلون نسبة (5%) خاصة المنتمين لقطاع الخدمات بنسبة (7%)، ولم يعبر المبحوثون بـ"موافق بشدة".

ومما سبق؛ يمكن القول أن (42%) من خريجي الجامعة "غير موافقين" على كون المناهج التعليمية تساهم في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة خاصة الذين يشتغلون منهم في قطاع التربية، ويرجع السبب في ذلك إلى افتقار المناهج التعليمية الجامعية إلى ذلك. فالطالب يجد نفسه أمام مناهج تعليمية ضعيفة البنية لا تنمو فيه بعض المملكات وتبقى قيمة المعرفة

المحصل عليها غير مكتملة النضج بالرجوع إلى تقييمها وقدرة استيعابها عند الطالب الذي صار كالوعاء تصب في ذهنه كماً هائلاً من المعلومات غير قابلة للاستغلال الأمثل. وهي الإشكالات نفسها التي تعترض خريجي قطاع التربية الذين لم يتمكنوا من استغلال تحصيلهم العلمي في المواقف اليومية خاصة في التعليم التي من خلالها تعرضوا لصعوبات في أداء مهامهم.

أما عن الفروق في مدى كون المناهج التعليمية الجامعية تساهم في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة حسب القطاع، فجاءت قيمة χ^2 مقدرة بـ (12.24) وهي غير دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.05)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق في آراء خريجي الجامعات في عدم إسهام المناهج التعليمية في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة حسب القطاع الذي يعملون فيه، فخريجو الجامعات من مختلف القطاعات يؤكدون أن المناهج التعليمية لا تساهم في تنمية القدرة على مواجهة المواقف الحياتية لدى الطالب.

7. 2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

رأي المبحوثين في مدى كون التدريب الميداني يحتل مكانة في إعداد المناهج التعليمية الجامعية حسب القطاع:

من خلال قراءتنا لنتائج الجداول نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين "موافقة" على كون التدريب الميداني يحتل مكانة في إعداد المناهج التعليمية الجامعية تقدر بنسبة (3. 50%) خاصة المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (65%)، مقابل "غير موافق" بنسبة (7. 38%) خاصة المنتمين لقطاع التربية بنسبة (0. 50%)، في حين "حايدت" نسبة (09%) خاصة المنتمين لقطاع التربية والإدارة بنسبة (10%). في حين المبحوثين الذين "لم يوافقوا بشدة" فيمثلون نسبة (02%) خاصة المنتمين لقطاع الخدمات بنسبة (03%)، مقابل عدم تسجيل أي رأي "موافق بشدة".

وبناء عليه يمكن القول أن نصف خريجي الجامعة "وافقوا" على كون التدريب الميداني يحتل مكانة في إعداد المناهج التعليمية الجامعية خاصة الذين يشتغلون منهم في قطاع الإدارة. ويرجع السبب في هذا إلى كون الخريجين يدركون أن مناهجنا التعليمية في مراكزها تنص على التدريب الميداني وهذا ما كان يُناشد به نظام ل. م. د عند إدراجه في المؤسسات الجامعية. حيث كان هناك تخصصات وفروع علمية تسمح للطلاب بالتكوين في الليسانس والماستر المهني حيث كانت مساعي هذا الإصلاح الجديد محاولة إشراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد، و ضمان تكوين يرتكز على المهارات والموارد البشري المؤهل القابل للاندماج مباشرة في سوق العمل، لكن نتائج تطبيق هذا الإصلاح مخالفة تماماً لما كان يصبو إليه. فجُلّ البرامج التعليمية والمناهج تركز على المعارف الأكاديمية النظرية متجاهلة تماماً التدريب والتكوين التطبيقي للمعرفة.

أما عن الفروق في كون التدريب الميداني يحتل مكانة في إعداد المناهج التعليمية الجامعية حسب القطاع، فجاءت قيمة χ^2 مقدرة بـ (86. 18) وهي دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.004)، وهو ما يعني أنه توجد فروق في آراء خريجي الجامعات حسب القطاع الذي يعملون فيه لصالح قطاع الإدارة، فخريجو الجامعات المنتمون لقطاع الإدارة يؤكدون أكثر الاهتمام بالتدريب في عملية إعداد المناهج التعليمية الجامعية.

رأي المبحوثين في مدى وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين (سوق العمل) لتحضير أحسن للطالب في سوق

العمل حسب القطاع:

توضح نتائج الجداول أن (3. 54%) من المبحوثين "غير موافقين" على مدى وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين لتحضير أحسن للطالب في سوق العمل خاصة المنتمين لقطاع التربية بنسبة (67%)، في مقابل "موافقة" بنسبة (3. 27%) خاصة المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (37%)، في حين حايدت بنسبة (14%) خاصة المنتمين لقطاع الإدارة بنسبة (24%). في حين "لم يوافقوا بشدة" على مدى وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين لتحضير أحسن للطالب في سوق العمل (3. 4%) من أفراد العينة خاصة المنتمين لقطاع الخدمات بنسبة (6%).

ومنه نستنتج أن أكثر من نصف خريجي الجامعات "غير موافقين" على وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين لتحضير أحسن للطالب في سوق العمل، فالمناهج التعليمية الجامعية لا تستطيع تحسيد ما نصت عليه الإصلاحات في غياب الآليات والتشريعات اللازمة لتحقيق التعاون والتشاور بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل من أجل تحسين نوعية التكوين بما يلائم حاجات سوق العمل واستغلال الإمكانيات المادية و البشرية الموجودة في مؤسسات سوق العمل، من طرف مؤسسات التعليم وكذلك إطلاع المكونين في الجامعة على المستجدات في المجال العلمي و التكنولوجي الموجودة في مؤسسات سوق العمل قصد نقلها إلى المتكونين. وتكتفي الجامعة فقط بالإعداد الأكاديمي. ودائما عمال قطاع التربية يؤكدون على ذلك بحكم المعرفة الجيدة بما هو مطبق من برامج في مدارسنا وجامعاتنا وبما هو موجود في المحيط الخارجي للجامعة.

أما عن الفروق في مدى وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين (سوق العمل) لتحضير أحسن للطالب في سوق العمل حسب القطاع، فجاءت قيمة كاس² مقدرة بـ (64. 29) وهي دالة عند درجات الحرية (06) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يعني أنه توجد فروق في آراء خريجي الجامعات في عدم وجود عروض تكوين جامعية تحفز المهنيين لتحضير أحسن للطالب حسب القطاع الذي يعملون فيه لصالح قطاع الإدارة، فخريجو الجامعات المنتمون لقطاع الإدارة ينفون وجود عروض تكوين جامعية مع المهنيين موجهة للطالب. وهذا راجع لطبيعة العلاقة المبتورة بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية.

7. 3 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

رأي المبحوثين في مدى كون خريج الجامعة يتميز بالكفاءة والخبرة العلمية الكافية حسب القطاع:

يتضح من الجداول أن (7. 72%) من آراء المبحوثين "غير موافقة" على كون خريج الجامعة يتميز بالكفاءة والخبرة العلمية الكافية وهو ما أجاب عليه بنسبة كبيرة قطاع التربية بنسبة (84%)، أما (3. 10%) "غير موافقة بشدة" وبنسبة كبيرة أفراد العينة في قطاع الإدارة بنسبة (15%)، بينما (9.7%) "موافقة" وبنسبة أكبر عمال قطاع الخدمات بنسبة (11%). في حين "حايدت" (7. 6%) من العينة وبنسبة أكبر العاملين في قطاع الإدارة بنسبة (11%)، و(7. 0%) فقط "وافقت بشدة" على ذلك، بنسبة أكبر المنتمون لقطاع الخدمات بنسبة (2%).

ومنه يمكن القول؛ أن نسبة كبيرة من خريجي الجامعات "غير موافقة" كون خريج الجامعة يتميز بالكفاءة والخبرة العلمية الكافية، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن المعارف المكتسبة تتميز بالقصور حيث تفتقر للمهارة والتدريب الميداني، لا يمكن الاستفادة منها على الصعيد المهني والمواقف الحياتية. لهذا ينبغي إعادة النظر في صياغة المناهج حتى يتسنى تحسين كفاءة الطالب الجامعي وإمكانية الاستفادة من خبراته في المجتمع وتفعيل مشاركته المجتمعية. ويُفند المنتمون لقطاع التربية ذلك بحكم الدراية الكافية بالمناهج التعليمية ومستوى المعرفة التي يُحصلها الطالب الجامعي وما قبل الجامعي فهي معرفة لا تغدو أن تكون تحصيل حاصل للمعارف النظرية التي

يتلقاها من الكتب المدرسية وهيئة التدريس فقط، وهذا ما يعكس ضعف المناهج التعليمية التي انعكست على مستوى الطالب الجامعي.

أما عن الفروق في كون خريج الجامعة يتميز بالكفاءة والخبرة العلمية الكافية حسب القطاع، فجاءت قيمة χ^2 مقدرة بـ (19.33) وهي غير دالة عند درجات الحرية (08) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.01)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق في آراء خريجي الجامعات في كون الخريج الجامعي يتميز بالكفاءة والخبرة الكافية حسب القطاع الذي يعملون فيه، فخرىجو الجامعات من مختلف القطاعات يؤكدون عدم وجود الكفاءة والخبرة الكافية في خريجي الجامعات.

8. تحليل النتائج:

- أفرزت نتائج الفرضية الأولى أن آراء الخريجين الجامعيين لا توافق على تشجيع المناهج الجامعية للابتكار والإبداع بنسبة (48%)، ولا على ترقية الفكر المقاولاتي في كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات بنسبة (51%) (مع وجود فروق في كل قطاع)، ولا على تنمية قدرات الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة حسب تصريح (42%).

وعليه نستنتج أن الجانب المهاري لا يُتم القدرات والمؤهلات اللازمة للطالب حتى يتمكن من استغلالها في سوق العمل.

- في خصوص الفرضية الثانية عملية إعداد المناهج التعليمية تهتم بعملية تدريب الطلبة وهذا ما جاء في تصريحات أفرد العينة بنسبة (50.3%)، ولكن من المؤسف أنه لا توجد علاقة بين الجامعة وسوق العمل تترجم في شكل عروض تحفز المهنيين على تدريب الخريجين للولوج لعالم الشغل وهو ما أدلى به (54.3%) من الخريجين. حيث لا يزال التطبيق في مراحله التمهيديّة التي شهدت اختلالات على المستوى النظري والتطبيقي، أو ما هو مسطر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سبيل الانفتاح على المحيط الاقتصادي ومواكبة التغيرات والمستجدات الحاصلة. وهو ما جعلنا نستنتج أن الجانب المهاري لا يعتمد على تدريب الخريجين حسب متطلبات سوق العمل في الجزائر.

أما بخصوص الفرضية الثالثة يمكن القول أن خريج الجامعة يفتقر للخبرة والكفاءة حسب رأي (72.2%) من الباحثين. وأخيراً؛ نستطيع القول أن الجانب المهاري للمناهج التعليمية الجامعية لا يعتمد على إكساب الخريجين للخبرة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل.

وبناء على ما سبق؛ يمكن إثبات صحة الفرضية العامة فالجانب المهاري للمناهج التعليمية الجامعية لا يتكيف مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر خريجي الجامعات.

خاتمة:

من خلال ما توصلنا إليه، يمكن القول أن المناهج التعليمية الجامعية أغفلت تنمية مهارات الإبداع والابتكار والقدرة على الحل الابتكاري والفكر النقدي وغيرها من المهارات التي من شأنها أن تُنمّي قدرات ومؤهلات الشخصية للطالب للتكيف مع المتغيرات. فغياب أو شح الاتفاقيات والشراكات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لم يقم الجامعات في أي مبادرة تعاونية للاستفادة من خبرة المؤسسات والعاملين في تدريب وتكوين الطلبة. وهو ما جعل المعارف والمهارات التي يكتسبها الخريج الجامعي تفتقر للخبرة الميدانية. لهذا ظهر إلحاح الخريجين في القطاعات الثلاثة على ضرورة تطوير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل. ويمكن تلمين هذه الاقتراحات من خلال التوصيات التالية:

- تكثيف التربصات الميدانية في المؤسسات مهما كان نشاطها.

-تشجيع الثقافة المقاولاتية لدى خريجي الجامعات.

-خلق اتفاقيات تعاون بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل، يكون الهدف منها تنظيم زيارات الطلاب للمؤسسات وتنفيذ مشاريع التكوين، وتقييم المؤسسة لمستوى الطالب وفق هذه الدورات التي على أساسها تختار الأوائل لإدماجهم في العمل.

- ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للمخرجات بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

-نقل الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى المؤسسات التعليمية حتى لا يضطر سوق العمل إلى تحديد وتطوير مهارات مخرجات التعليم العالي.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، دار الفكر، القاهرة، 1972.
2. إبراهيم الشافعي وزميله، المنهج المدرسي من منظور جديد، مكتبة الكبيعان، الرياض، ط1، د. س.
3. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، دار الكتب، القاهرة، ط1، 2008.
4. موسوعة المعارف التربوية، القاهرة، عالم الكتب، 2007.
5. الموسوعة العربية العالمية، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ج7، 1999.
6. حازم بيلوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، القاهرة، صندوق النقد العربي، 2000.
7. حسن شحاته، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2006.
8. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة-الجزائر، 2008.
9. زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 1994.
10. سعيد نافع، نموذج مقترح لتطوير منهج التاريخ بالصف السابع من التعليم الأساسي، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية المصرية للمناهج المصرية وطرق التدريس، نحو تعلم أفضل، 1992.
11. كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
12. محمود أحمد جودة، العلاقات العامة: مفاهيم وممارسات، دار زهران، عمان-الأردن، 2008.
13. منظمة العمل الدولية، التقرير العربي حول التشغيل في الدول العربية، القاهرة، 2009.
14. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، 1998 باريس، فرنسا.
15. محمد صايب ميزات، بانوراما سوق العمل: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، ع55.
16. الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي رقم 99-99 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1999.
17. Angers M, initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, casbah, alger, 1997.
18. Georges Flouzis ,des mondes incertains:les universités, les diplômes et l'emploi, revus française de science socialn101,paris.
19. Organisation européenne de coopération et développement (OECD), regards sur l'éducation:les indicateurs de l'OCDE1998 ,fevrier1999,paris.
20. The gravité commons attribution.

الملاحق:

الملحق رقم (01) قائمة المحكمين:

الرقم	أسماء الأساتذة	التخصص العلمي	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء
01	بوبركر جيملي	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-
02	زردومي أحمد	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-أ-	عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-
03	قاسمي صونيا	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-أ-	عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-
04	نصر يوسف	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-أ-	عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-
05	عزري مومية	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-ب-	عبد الحميد مهري-قسنطينة 02-
06	بشير بن لحبيب	علم الاجتماع	أستاذ باحث-أ-	مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة-الأغواط-
07	حديان صبرينة	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-ب-	محمد الصديق يحي-جيجل-
08	هيشور محمد	علم الاجتماع	أستاذ محاضر-أ-	حسيبة بن بوعللي-الشلف-
09	بوشوشة حميد	اعلام واتصال	أستاذ محاضر-أ-	صالح بونيدر-قسنطينة 03-
10	العابد سكينه	اعلام واتصال	أستاذ محاضر-أ-	صالح بونيدر-قسنطينة 03-

ملحق رقم (02):

استمارة الاستبيان خاصة بدراسة اتجاهات خريجي الجامعات نحو تكييف المناهج التعليمية الجامعية مع متطلبات سوق العمل

المحور الأول: المعلومات الشخصية:

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر:

3- الشهادة الجامعية المحصل عليها: ☐ ليسانس كلاسيك ☐ ليسانس ل م د ☐ ماستر ☐ مهندس دولة ☐☐ ماجستير ☐ دكتوراه

أخرى تذكر:

4- سنة الحصول على الشهادة:

5- التخصص العلمي:

6- مكان العمل:

7- الوظيفة:

8- سنوات الخبرة في العمل: أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ 15-20 سنة ☐☐ 20-25 سنة ☐ 25-30 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

المحاور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: القدرات والمؤهلات التي ينميها خريجو الجامعات					
9. المناهج التعليمية تشجع على الابتكار والإبداع					
10. تساهم المناهج التعليمية في ترقية الفكر المقاولاتي					
11. تساهم المناهج التعليمية الجامعية في تنمية قدرة الطالب على مواجهة المواقف الحياتية المختلفة					
المحور الثالث: تدريب الخريجين بما يتماشى وسوق العمل وسوق العمل					
12. يحتل التدريب الميداني مكانة في إعداد المناهج التعليمية الجامعية					
13. توجد عروض تكوين تحفز المهنيين لتحضير أحسن للطالب في سوق العمل.					
المحور الرابع: إكساب الخبرة للخريجين بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل					
14. يتميز خريج الجامعة بالكفاءة والخبرة العلمية الكافية					